

تونس في 15 نوفمبر 2021

عدد 2021/123

بلاغ الهيئة الوطنية

إجتمع أعضاء الهيئة الوطنية للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة يوم الخميس 11 نوفمبر 2021 ، للنظر في جدول الأعمال التالي:

- التصويت على مقترح إعادة هيكلة الفروع الجهوية.
- مقترح تنقيح القانون الأساسي للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة.
- النظر في العلاقة التعاقدية مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

و بعد المداورات تقرر ما يلي:

(1) إقرار مشروع إعادة هيكلة الفروع الجهوية (مصحوب عدد1).

(2) الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني خارق للعادة يوم السبت 11 ديسمبر 2021 حسب جدول الأعمال التالي:

- التصويت على مشروع تنقيح القانون الأساسي. (مصحوب عدد2)
- النظر في العلاقة التعاقدية بين النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة و الصندوق الوطني للتأمين على المرض مع التذكير أن الإتفاقية القطاعية ينتهي أجلها يوم 31 ديسمبر 2021.

عن الهيئة الوطنية للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

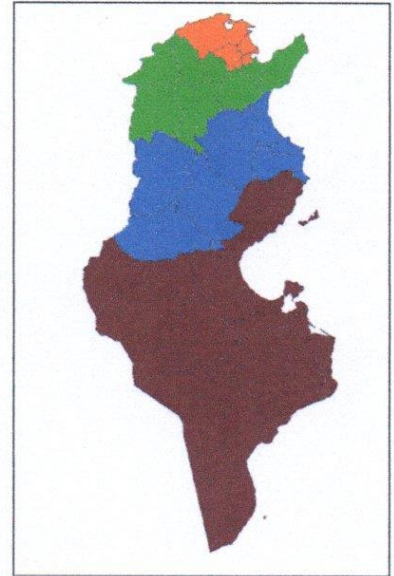
الرئيس
نوفل عميرة



مصحوب عدد 1

Nouvelle organisation: 4 sections régionales

SECTIONS	OFFICINES	RATIO
NORD 1 (Bizerte, Ariana, Tunis, Manouba)	606	27,1%
NORD 2 (Jendouba, Beja, Kef, Siliana, Zaghouan, Ben Arous, Nabeul)	550	24,6%
CENTRE (Kasserine, Gafsa, Sidi Bouzid, Kairouan, Monastir, Sousse, Mahdia)	555	24,8%
SUD (Tozeur, Kebili, Tataouine, Medenine, Gabes, Sfax)	528	23,6%



مصحوب عدد 2

القانون الأساسي للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

الفصول المنقحة: الفصل 12-17-21-24-28-31-32-34-35-39-40-41.

الباب الأول : التأسيس-الأهداف-المقر-المدة.

الفصل 1: تكونت من قبل الصيادلة أصحاب الصيدليات الخاصة الذين انضوا و المنضون لاحقا تحت هذا القانون الأساسي نقابة مستقلة سميت ب "النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة" خاضعة للقوانين التونسية وخاصة مجلة الشغل وهذا القانون الأساسي والنظام الداخلي.

الفصل 2: إن أهداف هذه النقابة هي:

- الدفاع عن المصالح المادية و الاقتصادية و الاجتماعية لكافة منخرطيه.
- دراسة مشاكل المهنة و المساهمة في اقتراح الحلول لمزيد تطوير قطاع الصيدلة.
- تنظيم كل عمل تضامني و خيري لمصلحة المنخرطين فيها.
- القيام بأنشطة مهنية و تكوينية لصالح منخرطيه.

الفصل 3: إن مقر النقابة هو 04 نهج موسى ابن نصير 1082 تونس-البلفدير. ويمكن أن ينقل إلى أي مكان آخر بقرار من المكتب الوطني للنقابة.

الفصل 4: مدة نشاط النقابة غير محددة.

الباب الثاني: العضوية-الانخراط-الرفق-الموارد.

الفصل 5: تتكون النقابة حصرا من الصيادلة التونسيين أصحاب الصيدليات الخاصة الممارسين لنشاطهم بالبلاد التونسية طبق القانون والذين قبلوا الانخراط فيها ولا يمكن رفض طلب انخراط أي صيدلي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها بهذا القانون الأساسي.

الفصل 6: يلتزم كل منخرط بخلاص معلوم اشتراكه السنوي حين انخراطه وكل سنة قبل نهاية الثلاثة أشهر الأولى من السنة.

يحدد المكتب الوطني معلوم الاشتراك السنوي في مطلع كل سنة.

الفصل 7: تعلق عضوية كل منخرط لم يدفع معلوم اشتراكه كما هو مبين بالفصل 6 و يترتب على ذلك الحرمان من المشاركة في كل أنشطة النقابة بما فيها حضور الجلسات العامة و المؤتمرات و الانتفاع بخدماتها.

يرفع التعليق حال خلاص معلوم اشتراك السنة الجارية ويمكن مطالبة المعني بخلاص المتخذ بذمته.

الفصل 8: يفقد العضوية من النقابة:

- كل عضو يستقيل بمكتوب مضمون الوصول باسم رئيس النقابة.
- كل عضو وقع رفته من النقابة بسبب ارتكابه خطأ فادح ويقع هذا الرفت من قبل الهيئة الوطنية المنعقدة في جلسة تأديبية بعد استدعاء المعني 15 يوم على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجلسة و ذلك بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ و يقع تمكينه من الدفاع عن نفسه ويمكن له الاستعانة في ذلك بصيدلي أو محام.

إن غياب المعني بالأمر أو من ينوبه لا يمنع الهيئة من أخذ القرار الذي تراه مناسبا، في حالة الرفت لا يمكن البحث في إمكانية رجوعه إلا من طرف الهيئة الوطنية و ذلك بعد انقضاء سنتين.

يحدد النظام الداخلي حالات الخطأ الفادح التي يمكن بموجبها رفت أي منخرط من النقابة.

الفصل 9: إن وفاة أو استقالة أو رفت أي منخرط لا يوقف نشاط النقابة.**الفصل 10:** تتكون موارد النقابة من:

- معالم انخراط أعضائها
- مداخيل النشاطات و التظاهرات التي تقوم بها طبق القانون.
- الفوائد والمداخيل المتأتية من ممتلكاتها.
- موارد الدعم والإعانات والهبات و الوصايا التي تحصل عليها من الصيدالدة أو من الهياكل و المؤسسات شرط أن لا يؤثر ذلك على استقلالية النقابة وأن يكون في إطار الشفافية التامة.

الباب الثالث: التنظيم الإداري للنقابة**الفصل 11:** هياكل النقابة هي:

- المؤتمر الوطني
- المكتب الوطني
- الهيئة الوطنية
- الجلسة العامة
- الفروع الجهوية

الفرع الأول: المؤتمر الوطني

الفصل 12: المؤتمر الوطني هو أعلى سلطة في النقابة ويضم كل المنخرطين الذين قاموا بخلاص معلوم اشتراكهم.

ينعقد المؤتمر بصفة عادية كل 3 سنوات بدعوة من المكتب الوطني للنقابة.

يمكن للمؤتمر أن ينعقد بصفة خارقة للعادة بدعوة من المكتب الوطني أو يطلب من الهيئة الوطنية أو من أغلبية المنخرطين أو بقرار من الجلسة العامة و على الجهة الداعية تحديد جدول الأعمال الذي لا يمكن أن يطرأ عليه أي تغيير في هذه الحالة، و على المكتب الوطني باعتباره المكلف بتنظيم المؤتمر أن يحدد موعد الإنعقاد في أجل أقصاه 45 يوم من تاريخ تسلمه للطلب أو القرار. تتم الدعوة قبل 20 يوم على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر عبر النشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للنقابة كما يمكن توجيهها بطرق أخرى، إلى كل المنخرطين الذين قاموا بخلاص معلوم اشتراكهم مع ذكر جدول الأعمال و تاريخ و مكان الإنعقاد.

إذا تضمن المؤتمر إجراء انتخابات يجب أن يحدد في الدعوة ساعة بداية ونهاية الاقتراع.



الفصل 13: صلاحيات المؤتمر الوطني هي:

- انتخاب المكتب الوطني.
- مناقشة وإقرار التقريرين الأدبي و المالي للمكتب الوطني.
- بلورة الخيارات و التصورات والبرامج و طرق العمل الواجب اتخاذها من طرف النقابة وفق القانون الأساسي.
- المصادقة على تنفيذ القانون الأساسي للنقابة.
- التصريح بحل النقابة أو الاندماج أو تكوين فيدرالية مع نقابة أو نقابات أخرى من نفس القطاع المهني.

الفصل 14: يعقد المؤتمر رسميا مهما كان عدد الحاضرين وتتم المصادقة على القرارات و اللوائح والتوصيات بأغلبية المقترعين.

الفرع الثاني: المكتب الوطني

الفصل 15: تسيير أعمال النقابة بواسطة مكتب وطني مكون من 11 عضو يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر أثناء انعقاد المؤتمر الوطني.

و يجب أن تشمل تركيبة المكتب الوطني على الأقل عضوين من صياولة صنف "أ" و عضوين من صنف "ب" و ذلك بشرط أن يتوفر العدد الكافي من المترشحين من كلا الصنفين.

و في صورة نقص أو غياب كلي لمترشحين من صنف معين فإن المكتب الوطني يتكون حسب الحالة من عضو واحد من صنف و باقي الأعضاء من الصنف الاخر أو يكون كل أعضائه من صنف واحد.

الفصل 16: يقع الترشيح لعضوية المكتب الوطني بصفة فردية بواسطة مطلب يحمل إمضاء و ختم الصيدلي و يقع إرساله عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ يوجه إلى المكتب الوطني باسم رئيس النقابة أو يقع إيداعه لدى مقر المكتب الوطني مقابل وصل إيداع. وفي كلتي الحالتين يجب أن يصل مطلب الترشيح إلى المكتب الوطني قبل 5 أيام مفتوحة على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر. وحال إقفال قائمة المترشحين يقع تعليقها في مقر النقابة ومقر الفروع الجهوية للاطلاع عليها.

الفصل 17: يجب على المترشحين للمكتب الوطني أن يكونوا منخرطين بالنقابة منذ 3 سنوات كاملة على الأقل وقاموا بخلاص معلوم اشتراكهم السنوي للثلاثة سنوات الفارطة وأن لا ينطبق عليهم التحجير الوارد بالفصل 251 من مجلة الشغل، و أن لا تكون قد صدرت ضدهم أحكام تأديبية باتة تقضي بتحجير لمباشرة المهنة.

الفصل 18: يجري الاقتراع سرا تحت إشراف مكتب مكون من 3 ناخبين على الأقل يقع اختيارهم من طرف رئيس النقابة أو من ينوبه على أن لا يكونوا أعضاء بالمكتب المنتهية مدته ولا مترشحين. وهذا المكتب هو الذي يتولى عملية الفرز و التصريح بنتيجة الاقتراع ويحرر محضر في الغرض ممضى من كل أعضاء.

الفصل 19: يتم ترسيم أسماء كل المترشحين حسب أولوية وصول الترشيح إلى المكتب الوطني على قائمة واحدة و يقع ختمها بطابع النقابة. وعند الاقتراع يختار الناخب 11 إسما على الأكثر من بين المترشحين.

يتم الفرز مباشرة بعد غلق عملية التصويت.

عند الفرز لا يقع احتساب الأوراق التي تشتمل على أكثر من 11 إسما، أو علامات خاصة، أو أسماء مضافة إلى القائمة الأصلية.

يقع التصريح بفوز المترشحين الذين تحصلوا على أكثر عدد من الأصوات وفي صورة التعادل يفوز المترشح الأقدم في مهنة الصيدلة الخاصة.

ينتخب أعضاء المكتب الوطني لمدة 3 سنوات ولا يمكن انتخابهم لأكثر من مدتين نيابيتين متتاليتين.



الفصل 20: مهام المكتب الوطني هي:

- العمل على تطبيق قرارات و توصيات المؤتمر.
- إدارة شؤون النقابة وفق قانونها الأساسي ونظامها الداخلي و قوانين البلاد.
- تمثيل النقابة لدى السلطات و المنظمات والهيئات المعنية.
- إقامة الدعاوى و تمثيل النقابة والدفاع عن أعضائها أمام المحاكم.
- الاقتراح على توزيع المسؤوليات داخل المكتب.
- الدعوة لعقد مؤتمر عادي أو خارق للعادة.
- الدعوة للجلسة العامة العادية أو الخارقة للعادة.
- إقتراح تعديل القانون الأساسي و القانون الداخلي للنقابة
- يختص المكتب الوطني بعمليات القبض و الصرف المالي و هو الذي يتكفل بنفقات الفروع الجهوية ويحدد تفاصيل ذلك في القانون الداخلي.
- يمكن للمكتب الوطني الاضطلاع بصفة استثنائية بمهام الهيئة الوطنية إلى حين تكوينها.

الفصل 21: يتكون المكتب الوطني من رئيس و نائب رئيس و كاتب عام و أمين مال و أمين مال مساعد و 6 كُتاب عامون مساعدون.

الفصل 22: مسؤولية أعضاء المكتب الوطني كاملة في حسن التصرف و التسيير و تتم محاسبتهم أثناء الجلسة العامة العادية أو الخارقة للعادة التي يمكن لها تحديد مسؤولية أي عضو وإقالته إن لزم الأمر.

الفصل 23: يجتمع المكتب الوطني مرة كل شهر على الأقل وكلما اقتضت الحاجة بدعوة من الرئيس و بطلب من أغلبية أعضاءه و تقع الدعوة بشتى الوسائل.

الفصل 24: يلتئم اجتماع المكتب الوطني رسميا بمشاركة 6 أعضاء على الأقل سواء كان ذلك حضوريا أو عن بعد وفي حالة تعذر ذلك يعين الأعضاء الحاضرون تاريخا جديدا للاجتماع في غضون 15 يوم على أقصى تقدير تتم الدعوة له بشتى الوسائل و ينعقد حينها مهما كان عدد الحاضرين.

يرأس الرئيس اجتماعات المكتب الوطني وفي صورة غيابه نائبه.

يقع في بداية كل اجتماع اقتراح و قبول جدول الأعمال.

الفصل 25: تقع المصادقة على قرارات المكتب الوطني بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وفي صورة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا.

الفصل 26 الاستقالة: يمكن لأي عضو في المكتب الوطني تقديم استقالته من المكتب، بمكتوب مضمون الوصول باسم رئيس النقابة، أو خلال جلسة رسمية للمكتب.

في صورة استقالة ثلاثة أعضاء أو أكثر أو اقالتهم يقع تعويضهم خلال مؤتمر خارق للعادة.

إذا استقال أغلبية أعضاءه فان كل المكتب يعد مستقبلا وجوبا ويقع عندها تنظيم انتخابات في أجل أقصاه 45 يوم من تاريخ الاستقالة. يقع دعوة و تنظيم المؤتمر الخارق للعادة لإعادة انتخاب كل المكتب أو بعضه طبق الفصول 12-16-17-18 و19 من هذا القانون.

الفصل 27: كل عضو يغيب عن حضور 3 جلسات رسمية متتالية بدون سبب شرعي يعد مستقبلا وجوبا.



الفرع الثالث: الهيئة الوطنية

الفصل 28: تتكون الهيئة الوطنية من:

- أعضاء المكتب الوطني المنتخبون خلال المؤتمر.
- أعضاء المكاتب الجهوية المنتخبين.
- يمكن لرئيس النقابة أن يدعو أي شخص لحضور إجتماع الهيئة بصفة إستشارية و دون المشاركة في التصويت.

الفصل 29: مهام الهيئة الوطنية هي:

- المصادقة على النظام الداخلي للنقابة.
- اقتراح تعديل القانون الأساسي.
- البت في بعث الفروع الجهوية والإشراف على نشاطها وحلها إن لزم الأمر.
- اقتراح الحلول والبرامج وطرق العمل لكل ما يهم المهنة بالتنسيق مع المكتب الوطني وفي إطار قرارات المؤتمر.
- البت في قضايا الرفت من النقابة والرجوع إليها.
- المصادقة على عمليات شراء العقارات.
- يمكن للمكتب الوطني أن يعرض على أنظار الهيئة الوطنية أي مسألة تهم النقابة ويطلب البت فيها وفي هذه الحالة تكون قرارات الهيئة ملزمة إذا لم تتعارض مع قرارات المؤتمر.
- دعوة المؤتمر الخارق للعادة أو الجلسة العامة الخارقة للعادة للانعقاد مع تحديد جدول الأعمال.
- مهام الهيئة الوطنية موكولة مؤقتا للمكتب الوطني إلى حين تأسيسها.

الفصل 30: تجتمع الهيئة الوطنية على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضت الحاجة بدعوة من المكتب الوطني أو بطلب من أغلبية أعضائها، وتقع الدعوة بشتى الوسائل.

الفصل 31: يلتزم إجتماع الهيئة الوطنية رسميا بحضور ثلثي أعضائها الذين يمتلكون حق التصويت وفي صورة تعذر ذلك يعين الأعضاء الحاضرون موعدا جديدا في غضون 15 يوم على أقصى تقدير ويقع إعلام بقية الأعضاء ويكون حينها الاجتماع رسميا مهما كان عدد الحاضرين.

يرأس جلسات الهيئة رئيس النقابة وفي صورة غيابه نائبه.

يقع في بداية كل إجتماع اقتراح وقبول جدول الأعمال.

الفصل 32: تتم المصادقة على قرارات الهيئة بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء المكتب الوطني و الرؤساء و الكتاب العاميين و أمناء المال للمكاتب الجهوية أو من ينوبهم وفي صورة التساوي يحسب صوت الرئيس مضاعفا.

الفرع الرابع: الجلسة العامة

الفصل 33: تجتمع الجلسة العامة العادية كل سنة عدا سنة انعقاد المؤتمر وتضم كل المنخرطين الذين قاموا بخلاص معلوم اشتراكهم و يرأسها المكتب الوطني الذي يقدم التقريرين الأدبي و المالي.

يمكن أن تتعقد جلسة عامة خارقة للعادة بدعوة من المكتب الوطني أو بطلب من الهيئة الوطنية أو من ثلث المنخرطين مع تحديد جدول الأعمال الذي لا يمكن أن يطراً عليه أي تغيير في هذه الحالة، وعلى المكتب الوطني باعباره المكلف بتنظيم الجلسة العامة أن يحدد موعد الانعقاد في أجل أقصاه 45 يوم من تاريخ تسلمه للطلب.

الفصل 34: تتم الدعوة للجلسة العامة، عبر النشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للنقابة كما يمكن توجيهها بطرق أخرى، قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ انعقادها، إلى كل المنخرطين الذين قاموا بخلاص معلوم اشتراكهم، مع ذكر التاريخ و المكان و جدول الأعمال.

الفصل 35: مهام الجلسة العامة هي:

مناقشة و إقرار التقريرين الأدبي و المالي.

المصادقة على عمليات البيع و المبادلة لأي عقار على ملك النقابة.

أخذ كل القرارات التي لا تتعارض مع قرارات المؤتمر.

الدعوة لعقد مؤتمر وطني خارق للعادة بموافقة أغلبية الحاضرين مع تحديد جدول الأعمال الذي لا يطرأ عليه أي تغيير في هذه الحالة.

الفصل 36: تتعدّد الجلسة العامة مهما كان عدد الحاضرين و تقع المصادقة على القرارات و اللوائح و التوصيات بأغلبية أصوات المقترعين.

الفرع الخامس: الفروع الجهوية

الفصل 37: يقع تجميع المنخرطين بالنقابة في فروع جهوية يديرها مكتب جهوي.

الهيئة الوطنية للنقابة مسؤولة على تحديد عدد و مكان و الاتساع الجغرافي لهذه الفروع.

لا يمكن أن يقلّ المجال الجغرافي للفرع عن حدود الولاية و لا أن يقلّ عدد المنخرطين عن 50 لبعث فرع جهوي.

الفصل 38: تقوم المكاتب الجهوية تحت إشراف المكتب الوطني و في حدود اختصاصها الترابي بمهام الدفاع عن المصالح المادية و الاقتصادية و الاجتماعية لمنخرطيها و تسيير شؤون الفروع الجهوية و تنظيم النشاطات التكوينية و المهنية لصالح منخرطيها. كما تقوم بجمع الاشتراكات من المنخرطين الراجعين لها بالنظر لحساب المكتب الوطني.

لا يمكن لأي فرع الانخراط في منظمة أو نقابة وطنية أو دولية أو الاتحاد أو تكوين فيدرالية في ما بينها.

الفصل 39: كل فرع يعقد جلسة عامة سنوية بحضور ممثل عن المكتب الوطني و بدعوة من المكتب الجهوي أو بطلب من ثلث المنخرطين به تتم الدعوة قبل 15 يوم من تاريخ انعقاد الجلسة عبر النشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للنقابة كما يمكن توجيهها بطرق أخرى.

تتعدّد الجلسة العامة رسمياً مهما كان عدد الحاضرين، و يقدم خلاله المكتب الجهوي تقرير أدبي و مالي لنشاطه السنوي يقع مناقشته و إقراره بأغلبية المنخرطين.

بعد انعقاد جلسته العامة يرسل كل فرع التقرير الإقليمي و المالي لنشاطه السنوي إلى المكتب الوطني للمصادقة عليه.

الفصل 40: يتكون المكتب الجهوي من 5 إلى 9 أعضاء يقع انتخابهم في جلسة عامة تعقد للغرض كل ثلاثة سنوات بحضور ممثل عن المكتب الوطني و بدعوة من المكتب الجهوي. تتم الدعوة قبل 15 يوم من تاريخ الانعقاد عبر النشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للنقابة كما يمكن توجيهها بطرق أخرى.

تقدم الترشيحات يوم انعقاد الجلسة الانتخابية.

يجب على المترشحين للمكتب الجهوي أن يكونوا منخرطين بالنقابة، وقاموا بخلاص معلوم اشتراكهم السنوي وأن لا ينطبق عليهم التحجير الوارد بالفصل 251 من مجلة الشغل، و أن لا تكون قد صدرت ضدهم أحكام تأديبية باتة تقضي بتحجير لمباشرة المهنة.

يجرى الاقتراع بنفس طريقة إنتخاب المكتب الوطني.

يتركب المكتب الجهوي من:

- الصيادلة المتحصلين على أكثر عدد من الأصوات عن كل ولاية.
- الصيادلة المتحصلين على أكثر عدد من الأصوات من بين بقية المترشحين.

غياب مترشحين عن ولاية أو أكثر لا يلغي الإنتخابات.

الفصل 41: يضم المكتب الجهوي رئيس و كاتب عام و أمين مال يقع اختيارهم بالإقتراع داخل المكتب الجهوي و كُتاب عامون مساعدون.

الفصل 42: ينظر المكتب الوطني في المشاكل التي قد تطرأ صلب الفروع الجهوية أو بين الفروع وبيت فيها.

الفصل 43: تتكون موارد الفروع الجهوية من:

- المنايات التي يخصصها المكتب الوطني لكل فرع من إشتراكات المنخرطين في النقابة.
- نسبة من مداخيل النشاطات و التظاهرات التي يقومون بها.
- نسبة من موارد الدعم و الهبات و الإعانات التي تحصل عليها من الصيادلة و الهياكل و المؤسسات شرط أن لا يؤثر ذلك على إستقلاليتها و أن يكون في إطار الشفافية التامة.
- و يحدّد تفاصيل ذلك في النظام الداخلي.

الفصل 44: على اثر انقطاع نشاط فرع من الفروع ترجع ممتلكاته ووثائقه إلى المكتب الوطني.

الباب الرابع: تنفيذ القانون الأساسي لحل النقابة-منع الجمع بين المسؤوليات

الفصل 45: تقع المصادقة على تنفيذ القانون الأساسي خلال مؤتمر وطني على أن يكون ذلك مدرجا بجدول أعماله باقتراح من:

- المكتب الوطني
- الهيئة الوطنية
- الجلسة العامة.
- أغلبية المنخرطين.

في الحالتين الأخيرتين يقع إرسال المقترحات إلى المكتب الوطني قبل 30 يوم من تاريخ الانعقاد.

الفصل 46: التصريح بحل النقابة يقع من طرف مؤتمر وطني خارق للعادة مخصص للغرض تقع الدعوة له من طرف المكتب الوطني أو الهيئة الوطنية أو الجلسة العامة و ذلك حسب الفصل 12.

يقع التصريح بالحل بموافقة ثلثي المقترعين.

و في صورة الحل تعود الممتلكات الراجعة للنقابة إلى المجلس الوطني لهيئة الصيادلة.

الفصل 47: لا يمكن لأي عضو يتحمل مسؤولية وطنية أو جهوية صلب النقابة أن يتحمل مسؤولية في المجلس الوطني لهيئة الصيادلة أو في أحد المجالس الجهوية للصيادلة.

